

## الفرص والتحديات في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2016

يصل العجز المالي الإجمالي بين الدول المصدرة للنفط إلى 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، حيث يقود تدهور الموازين المالية إلى خفض الإنفاق، ويؤدي هذا الأخير بدوره إلى تباطؤ النمو.

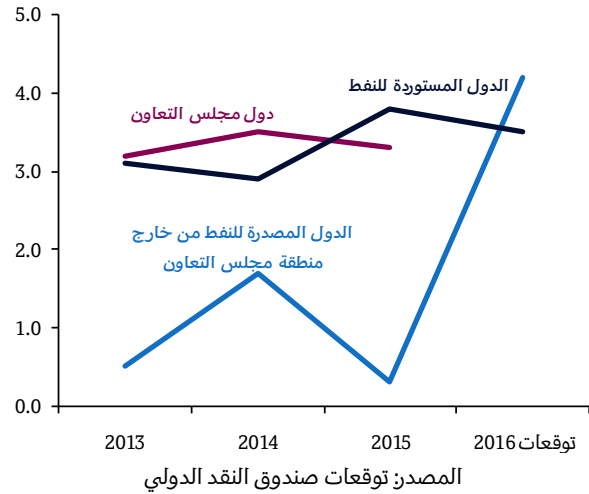
لقد أدى تراجع أسعار النفط دفع الدول المصدرة إلى اتخاذ سياسات وإجراءات للحفاظ على استدامة كفاءة نظامها المالي. أولاً، تم خفض الإنفاق في عدة دول. وفي بعض الدول تم تحسين الإنفاق الرأسمالي وتركزت عملية ترشيد الإنفاق على الإنفاق الجاري أكثر ثانياً، تم تقليص الدعم ويتوقع إجراء مزيد من التقليل في السنوات القادمة. ثالثاً، تم تنفيذ مبادرات في بعض الدول لإيجاد مصادر جديدة للدخل بعيداً عن قطاع النفط والغاز وتحديداً، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تخطط لفرض ضريبة على القيمة المضافة خلال السنوات القادمة. رابعاً، من شأن الخطط الرامية لخصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة أن تولد مداخيل للحكومات وترفع مستوى الشفافية والفعالية داخل هذه الشركات.

بالنسبة للدول المستوردة للنفط، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتباطأ النمو إلى 3.5% في 2016 من 3.8% في 2015. من المتوقع أن يحدث هذا التباطؤ بالرغم من انخفاض أسعار النفط الذي من شأنه أن يفيد هذه الدول من خلال تقليص تكلفة وارداتها وتحرير بعض الدخل للاستهلاك في بنود أخرى، لكن تأثير انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي لم يصل بشكل كامل إلى المستهلك حيث احتفظت الحكومات بهذه الفوائد من خلال رفع الدعم عن الطاقة. وقد أدى هذا الأمر إلى الحد من الارتفاع المفترض في الاستهلاك. علاوة على ذلك، فإن عملية ضبط الأوضاع المالية الجارية حالياً في معظم هذه الدول من شأنها أن تشكل عبئاً على النمو. وفعلاً، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتراجع العجز المالي العام في الدول المستوردة للنفط من 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 إلى 6.6% في 2016.

وتواجه الدول المستوردة للنفط أيضاً مجموعة من التحديات في المدى المتوسط. أولاً، معدلات الدين العام مرتفعة جداً

أصدر صندوق النقد الدولي في 25 أبريل المنصرم تقريره بشأن التوقعات الاقتصادية للشرق الأوسط. وبصفة عامة، يتوقع الصندوق أن يتسارع النمو في المنطقة إلى 3.1% في عام 2016 من 2.5% في عام 2015. ولكن هذه النسبة الإجمالية للنمو تخفي بعض التباينات الأساسية بين بلدان المنطقة. ففي حين يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع النمو في الدول المصدرة للنفط، فإن ذلك يعكس في الغالب ارتفاع إنتاج النفط من إيران والعراق. وباستثناء ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو في الدول المصدرة للنفط بسبب انخفاض الأسعار وفي ذات الوقت، يتوقع صندوق النقد الدولي تراجع النمو في البلدان المستوردة للنفط بسبب الآثار السلبية لضبط أوضاع المالية العامة التي ستغطي على الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط.

### نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الشرق الأوسط (% في العام على أساس سنوي)



ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط نسبة 2.9% في عام 2016، بارتفاع 1.9% عن عام 2015، وفقاً لصندوق النقد الدولي. ويعود معظم هذا التسارع في النمو إلى زيادة إنتاج النفط في إيران (بعد رفع العقوبات) والعراق. وضمن هذه المجموعة من البلدان، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي من 3.3% في عام 2015 إلى 1.8% في عام 2016 وذلك نتيجة لتراجع الإيرادات الحكومية الذي ينجم عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وبناءً على ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي أن

وبشكل عام، تواجه المنطقة بأسرها عدداً من التحديات المشتركة، وهناك ثمة حاجة لضبط شامل لأوضاع المالية العامة، غير أن ذلك يجب أن يتم تدريجياً على نحو ملائم من أجل تقليل التأثير السلبي على النمو. كما أن هناك حاجة أيضاً لسياسات مبتكرة لتوليد النمو وخلق فرص عمل للعدد المتنامي من السكان في المنطقة والذين ينتمون في الأغلب لفئة الشباب. غير أن هذه التحديات توفر فرصاً لخلق نموذج أكثر استدامة للنمو في المستقبل يقوم على الابتكار وتحسين الإنتاجية.

(تتجاوز 90% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول) وذلك قد يهدد استدامة كفاءة المالية العامة. ثانياً، لا زال على الدول المستوردة النفط تصحيح اختلالات خارجية كبيرة. فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي عجز الحساب الجاري حوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط، مما يهدد بتخفيض قيمة العملة وزيادة معدلات التضخم. ثالثاً، تعاني بعض الدول المستوردة للنفط من تبعات النزاعات الإقليمية، بما في ذلك توافد أعداد كبيرة من اللاجئين، الأمر الذي أنهك قطاع الخدمات العامة في تلك الدول. أخيراً، بالرغم من أن انخفاض أسعار النفط يعد بشكل عام أمراً إيجابياً لتلك الدول، لكن قد تكون له أيضاً جوانب سلبية، فهو يقلل الدعم المحتمل والتحويلات المالية من الدول المصدرة للنفط.

## فريق QNB الاقتصادي

زياد داود\*

رئيس قسم الاقتصاد بالإبادة

هاتف: (+974) 4453-4642

\*المؤلف المرسل

روري فايف

كبير اقتصاديين

هاتف: (+974) 4453-4643

إحسان خممان

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4423

حمدة آل ثاني

اقتصادية

هاتف: (+974) 4453-4642

ريم مسراوه

محللة اقتصادية

هاتف: (+974) 4453-4642

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير إن الأراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."